جهاز حماية المنافسة
COMPETITION PROTECTION AGENCY

2024

إرشادات خاصة بالزي المدرسي والقرطاسية والأدوات المدرسية

دولـــة الكـــويت

نحو أسواق عادلة

جهاز حماية المنافسة
COMPETITION PROTECTION AGENCY

الفهرس

المقدمة	2
أولاً: التعريفات والمصطلحات	3
ثانياً: الإطار القانوني	5
ثالثاً: أهداف الإرشادات	6
رابعًا: نطاق التطبيق	6
خامسًا: أبرز الممارسات المحظورة	7
سادسًا: الالتزامات الواجب اتباعها	10
سابعًا: مسؤوليات جهاز حماية المنافسة	11
خاتمة	12

جهاز حماية المنافسة
COMPETITION PROTECTION AGENCY

المقدمة

تمثل هذه الإرشادات جزءاً من التزام جهاز حماية المنافسة بتحقيق بيئة تنافسية عادلة ومنصفة في جميع القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك قطاع التعليم مستهدفاً في هذا الدليل على وجه الخصوص قطاع الزي المدرسي، القرطاسية والأدوات المدرسية.

تهدف هذه الإرشادات إلى توضيح كيفية الامتثال لأحكام قانون حماية المنافسة رقم (72) لسنة 2020، وهو القانون الذي يسعى إلى حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية التي قد تؤثر سلباً على المستهلكين وتُحد من حرية المنافسة بين المصنعين والموردين والمتاجر.

واتساقاً مع أهداف الخطة الاستراتيجية لجهاز حماية المنافسة 2022-2026، والتي تتضمن :

1. زيادة تنافسية الأسواق.
2. التوعية بقانون حماية المنافسة ونشر ثقافة المنافسة في المجتمع.

وتطبيقاً للمرحلة الثانية من الخطة الاستراتيجية والتي تهدف إلى:

- الانفاذ الفعال لأحكام قانون حماية المنافسة بردع الممارسات الضارة بالمنافسة.
- حصر القطاعات السوقية ودراسة كل منها بشكل منفرد حسب أهميتها، وتحفيز مجتمع الأعمال والأطراف المعنية على زيادة جهودهم التنافسية لخلق بيئة أعمال آمنة.
- الاستمرار في خلق الوعي بمفهوم المنافسة الحرة لكل المعنيين بالسوق.

تعتمد هذه الإرشادات أيضاً على الدراسات التي أجراها الجهاز والشكاوى والطلبات المتصلة بهذا القطاع إضافةً إلى أفضل الممارسات الدولية، لتعزيز شموليتها وفعاليتها.

نسعى من خلال هذه الإرشادات إلى ضمان توفر خيارات متعددة للمستهلكين بأسعار تنافسية وجودة عالية، بالإضافة إلى حماية حقوقهم في السوق.

أولاً: التعريفات والمصطلحات:

بمراعاة التعريفات الواردة في قانون حماية المنافسة ولائحته التنفيذية ولضمان فهم موحد لجميع الأطراف المعنية، يتم تحديد المصطلحات الأساسية المستخدمة في هذه الإرشادات كما يلي:

القانون: القانون رقم (72) لسنة 2020 بشأن حماية المنافسة، الذي يضع الإطار القانوني لممارسات الأعمال التجارية في الكويت لضمان بيئة تنافسية عادلة.

الجهاز: جهاز حماية المنافسة.

الزي المدرسي: يشمل جميع الملابس والملحقات التي يتعين على الطلاب ارتداؤها حسب مواصفات تحددها المدارس، بما في ذلك الزي الصيفي والشتوي والزي الرياضي.

القرطاسية والأدوات المدرسية: تشمل جميع الأدوات المكتبية والمواد التعليمية التي يحتاجها الطلاب لأداء مهامهم الدراسية، مثل الأقلام، الدفاتر، المساطر، الحاسبات، وغيرها.

المؤسسات التعليمية: تشمل جميع أنواع المدارس (الحكومية، الخاصة، والدولية) والمعاهد التي تعمل في الكويت وتفرض زياً مدرسياً على طلابها والحضانات.

المستهلك: كل شخص طبيعي أو اعتباري يستفيد من خدمات أو منتجات الزي المدرسي، القرطاسية والأدوات المدرسية، مثل أولياء الأمور، الطلاب، أو الكيانات التي تشتري هذه المنتجات بالجملة.

السوق المعني: سوق مابعد البيع الخاص بالمؤسسات التعليمية.

المصنع: المنشأة التي تقوم بتصنيع و حياكة وأنتاج الزي المدرسي وملحقاته والأدوات المدرسية والقرطاسية وتحويلها إلى منتجات نهائية قابلة للاستخدام أو البيع.

المورد: هو الجهة التي تزود الموزعين أو المتاجر بالمنتجات اللازمة.

الموزع: هو الوسيط الذي يتولى توزيع المنتجات إلى مختلف منافذ البيع.

المتجر: هو المكان أو المنشأة التي تقوم بعرض وبيع المنتجات مباشرة للمستهلكين النهائيين، سواء كان ذلك من خلال واجهة مادية أو عبر الأنترنت.

ثانياً: الإطار القانوني:

لما كانت المادة (15) من قانون حماية المنافسة قد حددت أهداف الجهاز بما يحقق حماية حرية المنافسة، ومنع الممارسات الاحتكارية بكافة أشكالها، والتي من شأنها أن تؤثر على حرية ممارسة النشاط الاقتصادي، وحرية الاختيار للمستهلك وتعددية الأطراف الاقتصادية، والحفاظ على هيكل تنافسي للأسواق.

وأشارت المادة (16) اختصاص الجهاز ومنها ما يلي:

1. إجراء الدراسات والبحوث اللازمة لتحليل أساليب التعامل المختلفة في الأسواق للكشف عن الحالات الضارة بالمنافسة والممارسات الاحتكارية وعرضها على المجلس.
2. تعزيز الدعوة للمنافسة، وتنظيم برامج تدريبية وتثقيفية بهدف التوعية بأحكام هذا القانون ومبادئ السوق الحرة بوجه عام.

كما أشارت المادة (18) إلى اختصاصات مجلس الإدارة ومنها:

1. إقرار السياسات والإجراءات اللازمة لحماية المنافسة وتدعيمها..."

ثالثاً: أهداف الإرشادات:

تهدف هذه الإرشادات إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. ضمان الامتثال لأحكام القانون:

- التأكد من أن جميع الأطراف ذات العلاقة بقطاع الزي المدرسي، القرطاسية والأدوات المدرسية تلتزم بأحكام قانون حماية المنافسة، بما يحافظ على بيئة سوق تنافسية ويمنع ويتصدى لأي ممارسات احتكارية.

2. تعزيز المنافسة بين الموردين والمصنعين:

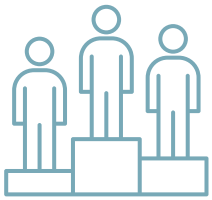

- تشجيع وجود عدد كبير من الموردين والمصنعين في السوق، مما يضمن توفر خيارات متنوعة للمدارس وأولياء الأمور.
- ضمان عدم وجود ممارسات تفضيلية غير عادلة أو تمييز بين الموردين.

3. حماية حقوق المستهلكين:

- ضمان حصول المستهلكين على منتجات ذات جودة عالية بأسعار تنافسية، ومنع أي ممارسات قد تؤدي إلى زيادة التكاليف عليهم بشكل غير مبرر أو تقييد حرية اختيارهم.

4. تشجيع الابتكار وتحسين الجودة:

- تعزيز المنافسة بين مصنعي المنتج المعني وكذلك الموردين والمتاجر، مما يدفعهم إلى تقديم منتجات جديدة ومبتكرة تلبي احتياجات المدارس وأولياء الأمور بشكل أفضل، مما يرفع من جودة المنتجات المتاحة في السوق.

رابعًا: نطاق التطبيق:

يشمل نطاق التطبيق جميع المؤسسات التعليمية والموردين والموزعين المشاركين في توفير الزي المدرسي وما في حكمه من القرطاسية والأدوات المدرسية.
ويتضمن هذا النطاق كافة الأنشطة المتعلقة ببيع وتوزيع هذه المنتجات داخل وخارج المدرسة، بما يضمن الالتزام بقانون حماية المنافسة ومنع الممارسات التي قد تضر بالمنافسة.

السوق المعنية:

يُعد الزي المدرسي وما في حكمه سوقًا خاصًا لما بعد البيع داخل المؤسسات التعليمية، فبمجرد التحاق الطلاب بالمدرسة، يُفرض عليهم شراء أو ارتداء الزي المدرسي المحدد من قبل المدرسة فقط للسماح له بدخولها دون وجود أي بدائل أخرى، كما تشمل جميع المنتجات والخدمات المرتبطة بالزي المدرسي (القرطاسية والأدوات المدرسية)، التي تباع للطلاب وأولياء الأمور.
ينبغي على المدارس والمؤسسات التعليمية الامتناع عن تحديد مواصفات شديدة التمييز للزي المدرسي أو حصر منافذ بيعه في متاجر محددة، حيث أن هذه الممارسات يمكن أن تحد من حرية المنافسة وتزيد من الأعباء المالية على أولياء الأمور، مثل هذه الممارسات تقيّد خيارات المستهلكين وتؤدي إلى تمييز غير مبرر لصالح بعض الموردين، مما يقلل من جودة المنتجات المتاحة ويؤثر سلبًا على تنوع الخيارات في السوق.

الوضع المهيمن في السوق:

تتحكم المدرسة في جميع جوانب هذا السوق، من تحديد مواصفات الزي المدرسي إلى سياسات البيع والمنافذ المعتمدة لتوزيعه، هذا التحكم يمنح المدرسة حصة 100% من السوق، مما يسمح لها بتحديد الأسعار وشروط البيع.
هذا الوضع يؤدي إلى تقييد المنافسة بشكل كبير وزيادة التكلفة على المستهلكين نتيجة انعدام الخيارات المتاحة، الأمر الذي قد ينتج معه توافر الشروط اللازمة للسيطرة، مما يحد من قدرة المستهلكين على اختيار ما يناسبهم من حيث الجودة والسعر.

خامساً: أبرز الممارسات المحظورة:

فيما يلي نماذج من الممارسات التي يحظرها قانون حماية المنافسة، والتي يجب على جميع المؤسسات التعليمية والموردين تجنبها:

1. بيع الزي المدرسي، القرطاسية و الأدوات المدرسية حصريًا داخل المدرسة:

- حصر بيع الزي المدرسي أو القرطاسية أو الأدوات المدرسية داخل المدرسة فقط يعتبر ممارسة محظورة، حيث يحد من حرية أولياء الأمور في اختيار مكان شراء المنتجات، ويتيح للمدرسة أو المورد أو المتاجر أو المُصنع الذي تتعامل معه السيطرة الكاملة على الأسعار والجودة، مما قد يؤدي إلى زيادة التكاليف أو تقديم منتجات بجودة منخفضة.

- **التوجيه:** يجب على المدارس السماح ببيع الزي المدرسي، القرطاسية والأدوات المدرسية في منافذ بيع متنوعة، سواء كانت متاجر مستقلة أو عبر الإنترنت، لضمان حصول المستهلكين على خيارات متعددة من حيث الأسعار والجودة.

2. قصر التعامل مع مورد معين:

- التعامل الحصري مع مصنع أو مورد أو متجر معين ويمنع الموردين أو المتاجر الأخرى من دخول السوق يعتبر ممارسة محظورة، حيث يقلل من المنافسة ويحد من الخيارات المتاحة أمام المستهلكين، هذا يمكن أن يؤدي إلى رفع الأسعار أو تراجع الجودة.

- **التوجيه:** تشجيع المدارس على فتح الباب أمام جميع الموردين والمتاجر المؤهلين للمنافسة، واختيار الموردين بناءً على معايير الجودة والسعر بدلاً من العلاقات التفضيلية.

3. عدم الإعلان عن مواصفات الزي المدرسي، القرطاسية والأدوات المدرسية في الوقت المناسب:

- عدم الإعلان عن مواصفات الزي المدرسي أو القرطاسية أو الأدوات المدرسية قبل وقت كاف من بدء العام الدراسي يعتبر ممارسة محظورة، حيث يضع الموردين والمتاجر وأولياء الأمور في موقف صعب، وقد يُجبرهم على شراء منتجات غير مناسبة أو بأسعار مرتفعة نظرًا لضيق الوقت.

- **التوجيه:** يجب على المدارس الإعلان عن جميع تفاصيل الزي المدرسي، القرطاسية والأدوات المدرسية ومواصفاتها قبل وقت كاف على الأقل من بداية العام الدراسي، مما يتيح للموردين والمتاجر الوقت الكافي لتجهيز المنتجات ولأولياء الأمور الوقت لاختيار الأفضل.

4. ربط جميع قطع الزي المدرسي والقرطاسية ببعضها البعض (Package):

- إجبار أولياء الأمور على شراء مجموعة كاملة من الزي المدرسي أو القرطاسية أو الأدوات المدرسية كوحدة واحدة يعتبر ممارسة محظورة، حيث من الممكن أن يزيد من التكاليف بشكل غير مبرر، خاصة إذا كان الطالب يحتاج إلى استبدال قطعة واحدة فقط.

- **التوجيه:** يجب أن تكون جميع قطع الزي المدرسي، القرطاسية والأدوات المدرسية متاحة للشراء بشكل منفصل، مما يتيح لأولياء الأمور شراء القطع التي يحتاجونها فقط دون تحميلهم تكلفة زائدة.

5. تحديد سعر إعادة بيع الزي المدرسي، القرطاسية والأدوات المدرسية:

- فرض سعر ثابت أو حد أدنى لإعادة بيع الزي المدرسي أو القرطاسية أو الأدوات المدرسية يمنع المنافسة السعرية بين الموردين، مما يضر بالمستهلكين حيث يُجبرون على دفع أسعار محددة بدون أي خيار للحصول على خصومات.

- **التوجيه:** السماح للموردين والموزعين والمتاجر والمصنعين بتحديد أسعار بيع المنتجات بناءً على العرض والطلب، مما يتيح للمستهلكين فرصة الحصول على أفضل الأسعار.

سادسًا: الالتزامات الواجب اتباعها:

يجب على المؤسسات التعليمية والموردين والمتاجر الالتزام بها لضمان توافقهم مع أحكام قانون حماية المنافسة:

1. **التعامل مع المصنعين والموردين والمتاجر بشفافية وعدالة:**
   - يجب على المدارس نشر شروط التعاقد مع المصنعين والموردين والمتاجر بوضوح وبدون تمييز، ويجب أن تكون هذه الشروط موحدة للجميع لضمان منافسة عادلة.

2. **الالتزام بمعايير الجودة:**
   - يجب على المصنعين والموردين والمتاجر والمؤسسات التعليمية الالتزام بتقديم الزي المدرسي، والقرطاسية والأدوات المدرسية بأعلى معايير الجودة، مع ضمان أن تكون هذه المعايير معقولة وقابلة للتنفيذ من قبل عدة موردين.

3. **عدم فرض شروط تعاقدية تؤثر على المنافسة:**
   - يجب تجنب أي شروط تعاقدية من شأنها أن تضر بالمنافسة في السوق، مثل فرض التعامل الحصري مع مورد واحد أو متجر واحد أو تحديد أسعار البيع.

4. **الإعلان المسبق عن تغييرات الزي المدرسي أو القرطاسية أو الأدوات المدرسية:**
   - في حالة نية المدرسة تغيير الزي المدرسي أو القرطاسية أو الأدوات المدرسية أو تعديل مواصفاتها، يجب الإعلان عن هذه التغييرات بوضوح وكفاية قبل بداية العام الدراسي بفترة زمنية كافية.

5. **عدم ربط بيع الزي المدرسي أو القرطاسية أو الأدوات المدرسية بمنافذ معينة:**
   - يجب السماح ببيع الزي المدرسي، القرطاسية والأدوات المدرسية في منافذ بيع متعددة وعدم حصره بمنافذ محددة داخل المدرسة فقط.

جهاز حماية المنافسة
COMPETITION PROTECTION AGENCY

سابعاً: مسؤوليات جهاز حماية المنافسة

يتمثل دور جهاز حماية المنافسة في مراقبة تطبيق هذه الإرشادات وضمان التزام جميع الأطراف بها من خلال الآليات التالية:

1. مراقبة السوق:

- **الإجراء:** يقوم الجهاز بمراقبة سوق الزي المدرسي، القرطاسية والأدوات المدرسية بانتظام للتأكد من عدم وجود ممارسات ضارة بالمنافسة أو تقييدية، يشمل ذلك مراجعة عقود المدارس مع الموردين والمصنعين والمتاجر، والتحقق من الالتزام بالإرشادات المتعلقة بالإعلان عن المواصفات وتحديد الأسعار.

- **التنفيذ:** يمكن للجهاز إجراء عمليات تدقيق ميدانية، وتحليل بيانات السوق للحصول على صورة واضحة عن مدى التزام الأطراف.

2. فرض العقوبات:

- **الإجراء:** في حال اكتشاف أي مخالفات للقانون أو هذه الإرشادات، يتم اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة والتي قد تشمل فرض غرامات مالية أو القيام بالإجراءات التصحيحية للمخالفة.

- **التنفيذ:** يتم التعامل مع المخالفات بجدية عالية لضمان التزام جميع الأطراف بالقانون، مع إعطاء الأولوية لحماية حقوق المستهلكين والحفاظ على المنافسة العادلة.

3. تلقي الشكاوى والبلاغات والاستفسارات:

- **الإجراء:** تلقي الشكاوى والبلاغات والاستفسارات المتعلقة بسوق الزي المدرسي والقرطاسية والأدوات المدرسية.

- **التنفيذ:** تسهيل عملية الإبلاغ عن أي ممارسات ضارة بالمنافسة من خلال التواصل مع الجهاز هاتفياً أو تقديم بلاغ أو شكوى من خلال النماذج المتوفرة على الموقع الإلكتروني للجهاز أو تقديمهما في مقر الجهاز.

4. التوعية والإرشاد:

- **الإجراء:** نشر التوعية بين المستهلكين والموردين والمتاجر حول حقوقهم وواجباتهم وفقاً للقانون، وتقديم إرشادات واضحة حول كيفية الامتثال للإرشادات.

- **التنفيذ:** نشر مواد توعوية على مختلف المنصات الإعلامية لرفع مستوى الوعي بأهمية المنافسة العادلة.

خاتمة

تعتبر هذه الإرشادات أداة هامة لضمان الحفاظ على بيئة تنافسية عادلة وفعالة في قطاع التعليم وعلى وجه الخصوص قطاع الزي المدرسي، القرطاسية والأدوات المدرسية في الكويت.

الالتزام بهذه الإرشادات لن يضمن فقط التوافق مع أحكام القانون، بل سيعزز من جودة المنتجات المقدمة ويضمن حصول المستهلكين على أفضل الخيارات المتاحة.

ونؤكد أن جهاز حماية المنافسة سيكون دائمًا على استعداد لتقديم الدعم والمشورة اللازمة لضمان الالتزام التام بهذه الإرشادات، مما يسهم في تعزيز اقتصادنا الوطني.

نحو أسواق عادلة

cpa_kw

22202274

http://www.cpa.gov.kw

cpakwt

22202261

Competition Protection agency

cpakw

info@cpa.gov.kw

Competition Protection agency